

## النهاية في غريب الأثر

بسم الله الرحمن الرحيم .

أحمدُ الله على نعمه بجميع مَحامده وأُثني عليه بآلائه في بادئ الأمر وعائِدِه وأشكره على وافر عطائه ورافِدِه وأُعترف بلُطْفِه في مَصادر التوفيق ومَوارده .  
وأَشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدا عبده ورسوله شهادةً مُتَحَلِّيةً بقلائد الإخلاص وفرائِدِه مستقل بإحكام قواعد التوحيد ومَعَاقِدِه .

وأصلي على رسوله جامع نَوافر الإيمان وشَوَارِدِه ورافع أعلام الإسلام ومَطَارِدِه ( المطارد جمع مطرد - على وزن منبر - : الرمح القصير ) وشارع نَهْجِ الهُدَى لقاصِدِه وهادي سبيل الحق وما هَدِدِه وعلى آله وأصحابه حُماة معالم الدين ومَعَاهِدِه ورَادَةِ مَشْرِعِه السائغ لوارِدِه .

أما بعد فلا خلاف بين أُولي الألباب والعقول ولا ارتياب عند ذَوِي المعارف والمحصل أن علم الحديث والآثار من أشرف العلوم الإسلامية قَدِّرا وأحسنها ذكرا وأكملها نفعاً وأعظمها أجرا .

وأنه أَدُّ أَقْطَابِ الأسلام التي يَدُورُ عليها ومعاقِدِه التي أُصِفَ إليها وأنه فَرَضُ من فروض الكفايات يجب التزامُه وحق من حقوق الدين يتعين إحكامه واءْتِزَامُه . وهو على هذه الحال - من الاهتمام البيِّن والالتزام المُتَعَيِّن - ينقسم قسمين : أحدهما معرفة ألفاظه والثاني معرفة معانيه . ولاشك أن معرفة أَلْفَاظِه مُقَدِّمَةٌ في الرتبة لأنها الأصل في الخطاب وبها يَحْصُلُ التفاهم فإذا عُرِفَتْ تَرْتَبَتْ المعاني عليها فكان الإهتمام ببيانها أَوْلَى .

ثم الألفاظ تنقسم إلى مفردة ومركبة ومعرفة المفردة مقَدِّمة على معرفة المركبة لأن التركيب فَرَعٌ عن الإفراد .

والألفاظ المفردة تنقسم قسمين : أحدهما خاصٌ والآخر عامٌ .

أما العام فهو ما يَشْتَرِكُ في معرفته جُمهور أهل اللسان العربي مما يَدُورُ بَيْنَهُم في الخطاب فهم في معرفته شَرَعٌ سَوَاءٌ أو قريبٌ من السَّوَاءِ تَنَاقُلُوهُ فيما بينهم وتَدَاوَلُوهُ وتَلَقَّوْهُ من حال الصَّغَرِ لضرورة التَّفَاهُومِ وتَعَلُّمِهِ .

وأما الخاصُّ فهو ما يدور فيه من الألفاظ اللُّغَوِيَّة والكلمات الغريبة الحشويَّة التي لا يعرفها إلا من عُنِيَ بها وحافظَ عليها واستخرَجَها من مظانِّها - وقليلٌ ما هُمُ - فكان الإهتمام بمعرفة هذا النوع الخاصُّ من الألفاظ أهمُّ مما سواه وأولى بالبيان مما

عداه ومُقَدِّمًا في الرتبة على غيره ومَبْدُوءًا في التعريف بذكره إذ الحاجة إليه ضرورية في البيان لازمة في الإيضاح والعَرِّفُ فان .

ثم معرفته تنقسم إلى معرفة ذاته وصفاته : أما ذاته فهي معرفة وَزْنِ الكلمة وبنائها وتأليف حروفها وضَبِّطها لئلا يتبدل حرفٌ بحرفٍ أو بناءٌ ببناء . وأما صفاته فهي معرفة حركاته وإعرابه لئلا يَخْتَلَّ فاعل بمفعول أو خبر بأمر أو غير ذلك من المعاني التي مَبْدُوءٌ فَهَمٌّ الحديث عليها فمعرفة الذات استقل بها علماء اللغة والاشتقاق ومعرفة الصفات استقل بها علماء النحو والتَّصْرِيفُ وإن كان الفريقان لا يكادان يَفْتَرِقَانِ لِاضْطِرَارِ كُلِّ منهما إلى صاحبه في البيان .

وقد عَرَفْتُ - أَيَدُّكَ اللّٰهَ وَإِيَّانَا بِلُطْفِهِ وَتَوْفِيقِهِ - : أن رسول اللّٰه صلى اللّٰه عليه وسلم كان أفصح العرب لسانا وأوضَحَهُمُ بيانًا . وأَعَذَبَهُمْ نُطْقًا وَأَسَدَّهُمْ لَفْظًا . وَأَبْيَنَهُمْ لَهْجَةً وَأَقْوَمَهُمْ حُجَّةً . وَأَعْرَفَهُمْ بِمَوَاقِعِ الْخُطَابِ وَأَهْدَاهُمْ إِلَى طُرُقِ الصَّوَابِ . تَأْيِيدًا إلهيًّا ولُطْفًا سماويًّا . وَعِنَايَةً رَبِّبِيَّانِيَّةً وَرِعَايَةً رُوحَانِيَّةً حَتَّى لَقِدَ قَالَ لَهُ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ كَرَّمَ اللّٰهُ وَجْهَهُ - وَسَمِعَهُ يُخَاطِبُ وَفَدَّ بَنِي زَهْدٍ - : يَا رَسُولَ اللّٰهِ نَحْنُ بَنُو أَبِي وَاحِدٍ وَنَرَاكَ تَكَلِّمُ وَفُودَ الْعَرَبِ بِمَا لَا نَفْهَمُ أَكْثَرَهُ فَقَالَ [ أَدُّ بَنِي رَبِّي فَأَحْسِنَ تَأْدِيبِي وَرُبِّيَّتِي فِي بَنِي سَعْدٍ ] . فَكَانَ صَلَّى اللّٰهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُخَاطِبُ الْعَرَبَ عَلَى اخْتِلَافِ شُعُوبِهِمْ وَقَبَائِلِهِمْ وَتَدْيَانِيَّةٍ يُطُونُهُمْ وَأَفْخَاذِهِمْ وَفَصَائِلِهِمْ كَلَّا مِنْهُمْ بِمَا يَفْهَمُونَ وَيُحَادِثُهُمْ بِمَا يَعْلَمُونَ . وَلِهَذَا قَالَ - صَدَّقَ اللّٰهُ قَوْلَهُ - : [ أُمِرْتُ أَنْ أَخَاطِبَ النَّاسَ عَلَى قَدْرِ عَقُولِهِمْ ] فَكَانَ اللّٰهُ عَزَّ وَجَلَّ قَدْ أَعْلَمَهُ مَا لَمْ يَكُنْ يَعْلَمُهُ غَيْرُهُ مِنْ بَنِي أَبِيهِ وَجَمَعَ فِيهِ مِنَ الْمَعَارِفِ مَا تَفَرَّقَ وَلَمْ يَوْجِدْ فِي قَاصِدِي الْعَرَبِ وَدَانِيَّةٍ . وَكَانَ أَصْحَابُهُ رَضِيَ اللّٰهُ عَنْهُمْ وَمَنْ يَفْدُ عَلَيْهِ مِنَ الْعَرَبِ يَعْرِفُونَ أَكْثَرَ مَا يَقُولُهُ وَمَا جَهَلُوهُ سَأَلُوهُ عَنْهُ فَيُوضِّحُهُ لَهُمْ .

وَاسْتَمَرَّ عَصْرُهُ صَلَّى اللّٰهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى حِينِ وَفَاتِهِ عَلَى هَذَا السَّنَنِ الْمُسْتَقِيمِ . وَجَاءَ الْعَصْرُ الثَّانِي - وَهُوَ عَصْرُ الصَّحَابَةِ - جَارِيًا عَلَى هَذَا النَّمَطِ سَالِكًا هَذَا الْمَنْهَجِ . فَكَانَ اللِّسَانُ الْعَرَبِيُّ عِنْدَهُمْ صَحِيحًا مَحْرُوسًا لَا يَتَدَاخَلُهُ الْخَلَلُ وَلَا يَتَطَرَّقُ إِلَيْهِ الزَّلَّلُ إِلَى أَنْ فُتِحَتِ الْأَمْصَارُ وَخَالَطَ الْعَرَبُ غَيْرَ جَنْسِهِمْ مِنَ الرُّومِ وَالْفَرَسِ وَالْحَبَشِ وَالنَّبَطِ وَغَيْرِهِمْ مِنْ أَنْوَاعِ الْأُمَمِ الَّذِينَ فَتَحَ اللّٰهُ عَلَى الْمُسْلِمِينَ بِلَادَهُمْ وَأَفَاءَ عَلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ وَرَقَابَتَهُمْ فَاخْتَلَطَتِ الْفِرْقُ وَامْتَزَجَتِ الْأَلْسُنُ وَتَدَاخَلَتِ اللُّغَاتُ وَنَشَأَ بَيْنَهُمُ الْأَوْلَادُ فَتَعَلَّمُوا مِنَ اللِّسَانِ الْعَرَبِيِّ مَا لَا يَدُّ لَهُمْ فِي الْخُطَابِ مِنْهُ وَحَفِظُوا مِنَ اللُّغَةِ مَا لَا غِنَى لَهُمْ فِي الْمَحَاوِرَةِ عَنْهُ وَتَرَكَوْا مَا عَدَاهُ لِعَدَمِ الْحَاجَةِ إِلَيْهِ وَأَهْمَلُوهُ لِقَلَاةِ الرَّغْبَةِ فِي الْبَاعِثِ عَلَيْهِ فَصَارَ بَعْدَ كَوْنِهِ مِنْ أَهَمِّ الْمَعَارِفِ مُطَّرِحًا مَهْجُورًا وَبَعْدَ فَرَضِيَّتِهِ اللَّازِمَةَ كَأَنَّ

لم يكن شيئاً مذكوراً . وتمادتِ الأيامُ والحالة هذه على ما فيها من التَّسامكِ  
والثَّباتِ واستمرَّت على سَنَنِ من الاستقامة والصلاح إلى أن انقضى عصرُ الصحابة  
والشأنُ قريبٌ والقائمُ بواجب هذا الأمر لقلَّته غريب . وجاء التابعون لهم بإحسان فسلخوا  
سبيلهم لكنهم قلُّوا في الإتيان عدداً واقْتَفَوْا هُدْيَهُمْ وإن كانوا مَدُّوا في البيان  
يَدًا فما انقضى زمانُهم على إحسانهم إلاَّ واللسانُ العربيُّ قد استحالَ أعجمياً أو كاد  
فلا ترى المُستَقْبِلَ به والمحافظةً عليه إلاَّ الآحاد .

هذا والعصرُ ذلك العصرُ القديم والعهدُ ذلك العهدُ الكريم فجهلَ الناسُ من هذا  
المُهمِّ ما كان يلزمُهم معرفتُه وأخبروا منه ما كان يجبُ تَقْدِمَتُه واتخذوه وراءَهم  
ظَهْرِيًّا فصار نِسْباً منسياً والمشتغلُ به عندهم بعيداً قصيلاً فلما أَعْضَلَ الدِّعاءُ  
وعزَّ الدِّواءُ ألهمَ الله D جماعة من أولي المعارف والنُّهى وذوي البصائر والحجى  
أن صرفوا إلى هذا الشأن طَرَفاً من عنائتهم وجانباً من رعايتهم فشرَّعوا فيه للناس  
موارداً ومهتدوا فيه لهم معاً هذا حراسةً لهذا العلم الشريف من الضياع وحفظاً لهذا  
المهمِّ العزيز من الاختلال .

ف قيل إن أوَّلَ من جمَع في هذا الفنَّ شيئاً وألَّف أبو عبيدة مَعْمَر بن المثنى  
التميمي فجمع من ألفاظ غريب الحديث والأثر كتاباً صغيراً ذا أوراق معدودات ولم تكن  
قلِّتُه لجهله بغيره من غريب الحديث وإنما كان ذلك لأمرين : أحدهما أن كلُّ مُبتَدئٍ  
لشء لم يُسْبِق إليه ومُبتَدِعٍ لأمر لم يُتَقَدِّم فيه عليه فإنه يكون قليلاً ثم يكثر  
وصغيراً ثم يكبر . والثاني أنَّ الناسَ يومئذ كان فيهم بَقِيَّةٌ وعندهم معرفة فلم يكن  
الجهلُ قد عمَّ ولا الخطبُ قد طَمَّ .

ثم جمَع أبو الحسن النَّضْر بن شُمَيْل المازنيُّ بعده كتاباً في غريب الحديث أكبر من  
كتاب أبي عبيدة وشرح فيه وبَسَطَ على صغر حجمه ولُطْفَه . ثم جمع عبدُ الملك بن قُرَيْب  
الأصمعيُّ - وكان في عصر أبي عبيدة وتأخر عنه - كتاباً أحسن فيه المصنوعَ وأجاد ونيَّفَ  
على كتابه وزاد وكذلك محمد بن المُسْتَنير المعروف بِرُقْطَرُب وغيره من أئمة اللغة  
والفقه جمعوا أحاديثَ تَكَلَّموا على لغتها ومعناها في أوراق ذواتِ عِدَد ولم يَكْدُ  
أحدُهم ينفردُ عن غيره بكبير حديث لم يذكره الآخر .

واستمرَّتْ الحالُ إلى زمن أبي عبيد القاسم بن سلام وذلك بعد المائتين فجمع كتابه  
المشهورُ في غريب الحديث والآثار الذي صار - وإن كان أخيراً - أوَّلَ لما حواه من الأحاديث  
والآثار الكثيرة والمعاني اللطيفة والفوائد الجمَّة فصار هو القدوة في هذا الشأن فإنه  
أفنى فيه عمره وأطاب به ذكره حتى لقد قال فيما يروى عنه : [ إنني جمَعْتُ كتابي هذا  
في أربعين سنة وهو كان خُلاصة عمري ] . ولقد صدق رحمه الله فإنه احتاج إلى تَتَبُّعِ

أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم على كثرتها وآثار الصحابة والتابعين على تفرسها وتعددها حتى جمع منها ما احتاج إلى بيانه بطرق أسانيدها وحفظ رؤوتها وهذا فن عزيز شريف لا يوفق له إلا السعداء . وطن رحمه الله - على كثرة تعبه وطول نصابه - أنه قد أتى على معظم غريب الحديث وأكثر الآثار وما علم أن الشوط بطين ( أي بعيد ) والمنهل معين .

وبقي على ذلك كتابه في أيدي الناس يرجعون إليه ويعتمدون في غريب الحديث عليه إلى عصر أبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري رحمه الله فصنف كتابه المشهور في غريب الحديث والآثار هذا فيه حذو وأبي عبيد ولم يؤدعه شيئا من الأحاديث المودعة في كتاب أبي عبيد إلا ما دعته إليه حاجة من زيادة وبيان أو استدراك أو اعتراض فجاء كتابه مثل كتاب أبي عبيد أو أكبر منه . وقال في مقدمة كتابه : [ وقد كنت زمانا أرى أن كتاب أبي عبيد قد جمع تفسير غريب الحديث وأن النظر فيه مستغن به . ثم تعقبت ذلك بالنظر والتفتيش والمذاكرة فوجدت ما ترك زحوا مما ذكر فتبعت ما أغفل وفسترته على زحوا مما فسر وأرجو أن لا يكون بقي بعد هذين الكتابين من غريب الحديث ما يكون لأحد فيه مقال ] . وقد كان في زمانه الإمام إبراهيم بن إسحاق الحرابي رحمه الله وجمع كتابه المشهور في غريب الحديث وهو كتاب كبير ذو مجلدات عديدة جم . ثم صنف الناس غير من ذكرنا في هذا الفن تصانيف كثيرة منهم شمر بن حمدويه وأبو العباس أحمد بن يحيى اللغوي المعروف بئعلب . وأبو العباس محمد بن يزيد الثمالي المعروف بالمبرد . وأبو بكر محمد بن القاسم الأنباري وأحمد بن الحسن الكندي . وأبو عمر محمد بن عبد الواحد الزاهد صاحب ئعلب . وغير هؤلاء من أئمة اللغة والنحو والفقهاء والحديث . ولم يخل زمان وعصر ممن جمع في هذا الفن شيئا وانفرد فيه بتأليف واستيد فيه بتصنيف .

واستمرت الحال إلى عهد الإمام أبي سليمان أحمد بن محمد بن أحمد الخطابي البستي رحمه الله وكان بعد الثلثمائة والستين وقبلها ألف كتابه المشهور في غريب الحديث سلك فيه نهج أبي عبيد وابن قتيبة واقتفى هديهما وقال في مقدمة كتابه - بعد أن ذكر كتابيهما وأثنى عليهما - : [ وبقيت بعدهما صيانة للقول فيها متبذرة ض توليت جمعها وتفسيرها مستترسلا بحسن هدايتهما وفضل إرشادهما بعد أن مضى علي زمان وأنا أحسب أنه لم يبق في هذا الباب لأحد متكلم وأن الأول لم يترك للآخر شيئا وأتكل على قول ابن قتيبة في خطبة كتابه : إنه لم يبق لأحد في غريب الحديث مقال ] .

وقال الخَطابي ايضاً بعد أن ذكر جماعة من مُصَنفي الغريب وأثنى عليهم : [ إلا أن هذه الكُتُبَ على كثرة عددها إذا حَصَلت كان مآلُها كالكتاب الواحد . إذ كان مصنفوها إنما سيلهم فيها أن يتوالوا على الحديث الواحد فَيَعْتَوِرُوهُ فيما بينهم ثم يتبداروا في تفسيره ويدخل بعضهم على بعض ولم يكن من شرط المسبوق أن يُفَرِّجَ للسابق عما أُحْرَزَه وأن يفتَضِبَ الكلام في شيء لم يُفَسِّرْهُ قبله على شاكلة ابن قُتَيْبَةَ وصنيعه في كتابه الذي عَقَّبَ بِهِ كتاب أبي عبيد ثم إنه ليس لواحد من هذه الكتب التي ذكرناها أن يكون شيئاً منها على من هاج كتاب أبي عبيد في بيان اللفظ وصحة المعنى وجودة الاستنباط وكثرة الفقه ولا أن يكون من جنس كتاب ابن قتيبة في إشباع التفسير وإيراد الحجج وذكر النظائر وتخليص المعاني وإنما هي أو عامتُها إذا تقسمت وقعت بين مُقَمَّرٍ لا يورد في كتابه إلا أطرافاً وسواقطاً من الحديث ثم لا يوفِّرُها حقها من إشباع التفسير وإيضاح المعنى وبين مُطِيلٍ يسرُّدُ الأحاديث المشهورة التي لا يكاد يُشكُّلُ منها شيء ثم يتكلفُ تفسيرها ويُطَنِّبُ فيها . وفي الكتابين غنى ومَنَدُودَةٌ عن كلِّ كتاب ذكرناه قبلُ إذ كانا قد أتينا على جماع ما تضمنتِ الأحاديث المودعة فيهما من تفسير وتأويل وزادا عليه فصارا أحق به وأملك له ولعل الشيءَ بعد الشيء منها قد يَفُوتُ هَمَا